المبادرة المصرية: قانون تأجير المستشفيات يحوّل الرعاية الصحية إلى نشاط ربحي

الخميس 23 مايو 2024 06:20 م

عبرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن رفضها لإقرار قانون "تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية"، واعتبرته خطوة إضافية في عملية تسليع وتحويل الخدمات العامة إلى نشاط يستهدف الربح.

وقالت المبادرة إن إقرار القانون يعطل تنفيذ قانون التأمين الصحي الشامل، ومسار التوسع التدريجي في تطبيقه، بسماحه بإخراج عدد من المستشفيات الحكومية خارج منظومة التأمين.

كما أوضحت أن القانون يمهد لانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، بالإضافة إلى عدم الالتزام بنسب الإنفاق المحددة دستوريًا لقطاع الصحة.

كما نبهت إلى غياب أي ضمانات تكفل حق المواطنين في الصحة، بما يشمل إتاحة الخدمة والقدرة على تحمل تكلفتها لجميع المواطنين.

وفي تعليقها على مناقشة وإقرار القانون في أقل من شهر، انتقدت المبادرة المصرية الموافقة عليه دون التشاور مع المجتمع المدني أو المجلس القومي لحقوق الإنسان أو ممثلي المواطنين، وهم المنتفعين بهذه الخدمات .

كما تساءلت عن ضمان الرقابة الفعالة في المستشفيات العامة المسندة للمستثمرين، في وقت فضل فيه الحكومة في الإشراف والمراقبة على المستشفيات الخاصة.